

سياسة السلامة والصحة المهنية

يلتزم مركز الإحصاء أبوظبي بالقيام بواجباته لتطبيق وتوفير مقومات السلامة والصحة المهنية والرفاه لكافة العاملين، والمتعاملين من الشركاء والمتعاقدين والمقاولين والمتدربين في مقر عمله، حسب الإمكانيات المتاحة، وحسب ما يمكن تطبيقه بشكل كاف ومنطقي، وذلك خلال قيامه بالأنشطة والفعاليات ملتزماً بتوفير بيئة عمل آمنة. وتماشياً مع هذا الالتزام يأمل المركز من جميع موظفيه على اختلاف درجاتهم، وضع مسؤولية السلامة والصحة المهنية جزءاً لا يتجزأ من مهامهم الاعتيادية ومسؤولياتهم اليومية.

يقوم مركز الإحصاء أبوظبي بتحقيق ذلك من خلال:

1. توفير الموارد الكافية لضمان كفاءة التطبيق وتطوير نظام السلامة والصحة المهنية.
2. تنفيذ الأنشطة دون الإخلال بمبادئ السلامة والصحة المهنية واتباع التشريعات الاتحادية والمحلية المطبقة في الإمارة.
3. توفير بيئة عمل صحية وأمنة خالية من الحوادث في جميع مقراته.
4. وضع أهداف متناسبة مع سياسات وإجراءات السلامة والصحة المهنية المعتمدة في الإمارة وتتم مراجعتها دورياً، من خلال تطبيق متطلبات نظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية والمتطلبات التشريعية الأخرى ذات العلاقة، ومراجعة الأطر التنظيمية والتشريعية والتأكد من أن أي تعديلات قد تطرأ عليها سيتم أخذها بعين الاعتبار وإيصالها إلى العاملين والمتعاملين بما فيهم الزوار، عندما تقتضي الحاجة لذلك.
5. توفير التدريب وتعزيز الوعي اللازم للعاملين والمقاولين في مجال نظام السلامة والصحة المهنية المعمول به في المركز.
6. اعتماد ونشر الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات الخاصة بالنظام، فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات العمل المتعلقة بجوانب السلامة والصحة المهنية لجميع ذوي العلاقة من أفراد المجتمع.
7. الأخذ في الاعتبار قواعد وأسس النظام المتبع عند حدوث تغيير في المركز تبعاً للقرارات التي تصدر، لضمان فعالية التدابير المتخذة وبما يتناسب مع أهمية القضايا التي تجري معالجتها.
8. المحافظة على سلامة الأرواح والممتلكات وحسن سير العمليات وضمان وجود إجراءات لضمان مستويات منخفضة من مخاطر الإصابات والأمراض والحوادث، والتي قد تتسبب في حدوث إصابات أو الإخلال بالحالة الصحية أو الاقتصادية أو البيئية.
9. إلزام كافة المستويات الإدارية والعاملين في المركز بتحمل مسؤولياتهم تجاه تطبيق هذه السياسة وما يتعلق بها.
10. تحديد وتقييم المخاطر الناجمة عن الأنشطة التي تقوم بها الجهة وضمان تطبيق الإجراءات والبرامج اللازمة للتعامل معها والحد منها، والسعي للتقليل من تبعات وقوع الحوادث والإصابات والأمراض المهنية وتعزيز صحة ورفاه العاملين.
11. تنفيذ وتطبيق نظام للتدقيق والمراجعة بشكل دوري من أجل ضمان التوافق مع حسن قياس أداء النظام والقيام بنشره من أجل ضمان التحسين والتطوير المستمر للأداء في مجال هذه السياسة.
12. القيام بمراقبة ومراجعة وتحديث هذه السياسة بشكل دوري لضمان وملائمتها لطبيعة الأنشطة، ويتم نشرها وتكون متاحة لمعرفة والإطلاع عليها من قبل كافة العاملين والمتعاملين والجهات الأخرى ذات العلاقة.



سعادة راشد لاجح المنصوري

رئيس مجلس الإدارة